دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي –الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

أ.م.د. نعيم جاسم محمد
كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل

م.م. هديل فائز حسن

المقدمة :

ترتبط الجزائر بعلاقات جيدة مع العراق منذ مدة طويلة سبقت استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، وكان للعلاقات الاخوية بين البلدين اثرا كبيرا في وقوف بعضهما البعض مع المواقف التي تهمهما ، فضلا عن وقوف كل منهما مع القضايا العربية المصيرية بشكل عام ، انطلاقا من الموقف القومي العربي والمصير الواحد للدول العربية.

كان النزاع العراقي الايراني في مطلع سبعينات القرن العشرين بسبب الحدود المشتركة بين البلدين وما صاحبه من تطورات داخلية عراقية آنذاك متمثلة بالحركة الكردية في شمال العراق ، قد استدعى تدخلا لوساطات عربية اقليمية وعالمية لإعادة حالة السلم بين البلدين الجارين (العراق وايران) ، الا ان كل الوساطات قد فشلت في حل النزاع المذكور ، وقد استطاع الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٦٥-١٩٧٨) من العمل جاهدا لوضع حد لذلك النزاع من خلال استغلال اجتماع رؤساء الدول والملوك للدول المصدرة للنفط (اوبك) المنعقد في الجزائر عام ١٩٧٥ ، وبحنكته السياسية المعروفة ودبلوماسيته الناجحة من اقناع طرفي النزاع للتوصل الى اتفاق نهائي انهى النزاع الموجود بينهما ، ولاسيما المتعلقة منها بمشاكل الحدود . ومن هنا جاء موضوع الدراسة الذي يتناول (دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥) .

قسمت الدراسة الى اربعة محاور رئيسة ، تناول المحور الاول جذور الخلاف العراقي الايراني قبل توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، والخلافات الحدودية القائمة بين البلدين واستمرارها على الرغم من وجود اتفاقية الحدود الموقعة بينهما عام ١٩٣٧. اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ودور الرئيس الجزائري هواري بومدين في اقناع الطرفين المتنازعين للتوصل الى اتفاق شامل للحدود بينهما.

ودرس المحور الثالث استمرار الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر واللجان المنبثقة عنها ، وفيه ركز على دور الجزائر الدبلوماسي المتمثل بوزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقه في متابعة تنفيذ اتفاقية الجزائر من خلال حضوره جميع الاجتماعات مع وزيري خارجية كل من العراق وايران حتى اخر اجتماع متعلق بتنفيذ بنود الاتفاقية والبروتوكولات الناجمة عنها .

وتحدث المحور الرابع عن المواقف المترتبة على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ولاسيما المتعلق منها بالمواقف الامريكية والاسرائيلية التي كانت تدعم الحركة الكردية ضد الحكومة المركزية في بغداد ، اذ عبرت الدولتان عن امتعاضهما من الاتفاقية المذكورة ، لأنها تتعارض والسياسة المرسومة لهما في منطقة الشرق الاوسط ، وكذلك فان اتفاقية الجزائر انعكست اثارها على الواقع الداخلي العراقي ، اذ تمكنت الحكومة العراقية من بسط سيطرتها على المناطق الشمالية من البلاد بعد انسحاب عناصر ما يسمى البيشمركة (المقاتلين الاكراد) من المناطق التي كانت تحت سيطرتهم .

جذور الخلاف العراقي الايراني قبل توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

اتسمت العلاقات العراقية الايرانية بالشد والجذب وغلب عليها التوتر والعداء في مراحل عديدة، ابتداءً من العهد العثماني ، حينما كان العراق تحت السيطرة العثمانية ، لكن الملفت للنظر في تلك العلاقة ومن خلال الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين الطرفين ، انها في غالبيتها عقدت لتحقيق مكاسب سياسية ، كما انها لم تستطع حل مشكلة الحدود بين البلدين المتعاقدين ، بل ان الخلاف في تفسيرها وتطبيقها احيانا كان اعقد من النزاعات التي سبقت عقدها [١] .

فالنزاع بين العراق وايران هو حدودي بالدرجة الاساس ، وقد استمر هذا النزاع في اطار الامبراطوريتين الصفوية والعثمانية واستمر حتى نهاية حكم تلك الامبراطوريتين [٢] ، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ طالبت ايران تعديل خط الحدود الذي جرى تخطيطه قبيل الحرب العالمية الاولى ، ولاسيما في منطقة شط العرب ، فاعترفت في سبيل ذلك بالحكومة العراقية عام ١٩٢٩ [٣] ، على ان تسوى مشكلة شط العرب على اساس التفاهم والمشاورات بين الطرفين ، الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ، مما دفع بايران الى الغاء بروتوكول الاستانة لعام ١٩١٣ [٤] فتدهورت العلاقة بين الطرفين بشكل ملفت ، حتى ان الاخيرة رفضت دخول العراق عصبة الامم قبل تسوية الخلاف حول شط العرب [٥] .

وبعد دخول العراق عصبة الامم في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٣٢ وحصوله على استقلاله ، وجه شاه ايران رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١) برقية تهنئة بهذه المناسبة في اليوم التالي لدخوله العصبة ، اعرب فيها عن سروره البالغ لهذا الامر ، واعرب عن امله في ان تكون المملكة العراقية جارة صديقة لايران [٦] ، وفي ٤ تموز / يوليو ١٩٣٧ توصل الطرفان العراقي والايراني الى اتفاقية الحدود بينهما [٧] ، وفي الثامن من الشهر نفسه وقع كل من العراق وايران وافغانستان وتركيا على معاهدة تحالف رباعية عرفت ب " ميثاق سعد آباد " [٨] .الامر الذي يعد خطوة ايجابية باتجاه تقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين .

وعلى الرغم من توقيع معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ بين العراق وايران ، الا ان الخلاف بشأن شط العرب عاد الى الواجهة من جديد في عام ١٩٤٩ ، وبعد زيارة الوصي على الحكم في العراق الامير عبد الاله بن علي (١٩٣٩-١٩٥٣) في ٤ حزيران /يونيو ١٩٤٩ حلت المشاكل بين البلدين ، واصبح للعراق اول سفير في ايران عام ١٩٥٠ بعد حل الخلاف بشأن شط العرب[٩] ، الا ان مشاكل الحدود عادت من جديد بين البلدين في عام ١٩٥٧ ، لكن بعد زيارة فيصل الثاني ملك العراق (١٩٥٣-١٩٥٨) والامير عبد الاله الى ايران في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٧ واستقبالهما من قبل الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) ، اتفق على القيام

بتثبيت علامات حدودية بين حدود البلدين وانهاء حالة النزاع الحدودي وتشكيل لجان خاصة لذلك[١٠] .

وبعد انقلاب عام ١٩٥٨ الذي قام به الزعيم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) الذي انهى النظام الملكي في العراق وقيام الحكم الجمهوري ، تعكر صفو العلاقة بين البلدين ، وتطور الامر الى مواجهات حدودية [١١] ، وبذلت جهود عديدة لضبط الصراع وترسيم الحدود ، كان كل منها ينطوي على اضافة طفيفة تميز هذا الطرف او ذاك ، الامر الذي كان يؤدي الى تجدد الخلاف ويطلق موجة جديدة من جهود التسوية [١٢] .

وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته العلاقة بين البلدين خلال المدة الممتدة بين عامي (١٩٦٣-١٩٦٨) ، وما رافقه من تقدم للجهد الدبلوماسي على الخيارات الاخرى ، الا انه لم يتم التوصل الى تسوية للمواضيع العالقة بينهما [١٣] ، على الرغم من الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨) الى ايران في اذار / مارس عام ١٩٦٧ [١٤] ، لكن جميع الجهود فشلت في تقريب وجهات النظر بين الطرفين حول اكثر المشاكل تعقيدا بينهما والمتعلقة بخط الحدود في شط العرب (ملتقى نهري دجلة والفرات) وادارته وحرية الملاحة فيه[١٥] .

وبعد انقلاب عام ١٩٦٨ وتولي الحكم في العراق الرئيس العراقي احمد حسن البكر (١٩٦٨-١٩٧٩) ، تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير ، ففي عام ١٩٦٩ بدات ايران مرة اخرى تثير مشكلة الحدود مع العراق وسيادتها على شط العرب ، بدعوى تلكؤ الاخير في عقد اتفاقية صيانة وتحسين الملاحة ، وطالبت بتعديل خط الحدود على انها شريكة في النهر ، وبوضع شط العرب تحت ادارة مشتركة ، وتأكيدا لذلك اعلنت الحكومة الايرانية ومنذ اواخر عام ١٩٦٥ اعتبار معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ لاغية [١٦] ، وكررت هذا الالغاء في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٦٩ من طرف واحد ، بدعوى ان تلك المعاهدة فرضت عليها في زمن ضعفها الداخلي وبضغط بريطاني لصالح العراق [١٧] ، كما اوضحت ايران ان مسوغ الالغاء هو تغير الظروف الدولية وعدم التزام العراق بتعهداته وكون خط الحدود يمر عادة من اعمق نقطة في الانهار الحدودية ، وان ذلك يعطيها الحق لالغاء الاتفاقية من جانب واحد [١٨] .

ولم تكن مشكلة الحدود في شط العرب هي الخلاف الوحيد بين البلدين ، بل ان العراق اثار مشكلة كرمنشاه ، اذ استولت ايران على ثلاث قرى عراقية بحجة انها اراضي ايرانية وهي (زين القوس – الشكرة – بئر علي) ، وزاد التوتر حدة باستيلاء ايران على الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، وقد ادى ذلك الى قيام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع ايران في كانون الاول/ديسمبر من العام نفسه ، وبدأ الصدام بين البلدين عام ١٩٧٢ ، وتصاعدت حدة الاشتباكات بين الحدود [١٩] .

ومن جانب اخر فان الحكومة العراقية واجهت مشكلة داخلية تمثلت بالحركة الكردية المسلحة التي قادها الزعيم الكردي العراقي مصطفى البرزاني (١٩٠٣-١٩٧٩) الذي كان يطمح لاقامة دولة كردية منفصلة في شمال العراق ، وقد اتصل البرزاني بوكيل المخابرات الامريكية في

ايران ، طالبا منه العون في صراعه ضد الحكومة المركزية في بغداد ، وعلى الرغم من ان البرزاني نفسه كان قد تلقى معونة من الاتحاد السوفيتي (السابق) وعاش في موسكو للمدة (١٩٤٥-١٩٥٨) ، الا انه ناشد الولايات المتحدة ان ترسل له العون على اساس ان الحكومة العراقية قد تحالفت مع السوفيت ، وقد ارسل مندوب وكالة المخابرات الامريكية في طهران الى واشنطن في آذار / مارس ١٩٧٢ احتياجات البارزاني واوصى بضرورة تلبيتها ، وعند المقابلة التي تمت بين الرئيس الامريكي ريشارد نيكسون Retshard Nixon (١٩٦٩-١٩٧٤) ووزير خارجيته هنري كيسنجر Henry Kissinger والشاه محمد رضا بهلوي في اثناء تواجدهم في طهران في ايار/ مايو ١٩٧٢ ، أكد وكيل المخابرات الامريكية في ايران بان الامريكيين سيقدمون للبرزاني المساعدة المطلوبة [٢٠] . وبعد تلك الزيارة للرئيس الامريكي نيكسون الى طهران بدأت فعلا المساعدات الامريكية تتدفق الى الاكراد او البيشمركة (المقاتلين الاكراد) ، كما ان اسرائيل من جانبها قامت بتدريب افراد البيشمركة الكردية وقيادتهم في المعارك [٢١] .

ومن جهة اخرى ادى اشتراك العراق في الحرب العربية الاسرائيلية لعام ١٩٧٣ الى استئناف العلاقات الدبلوماسية على نحو عاجل مع ايران ، بهدف صون الحدود الشرقية للعراق ، بينما ركزت قواته على الغرب ، الا ان الانسجام الظاهري سرعان ما انقلب الى خلاف ، وادى الى سلسلة من حوادث العنف على طول الحدود المشتركة بين البلدين ، وبلغت هذه الاهداف في شباط / فبراير ١٩٧٤ من الخطورة ، ما دفع بالعراق وايران الى طلب مراقبين من الامم المتحدة الى المنطقة ، ولكن طلبهما لم يلق تجاوبا ، ما يعني من الجانب الكردي بان الدعمين الايراني والامريكي الكبيرين دفعا البرزاني الى الاعتقاد بانه قادر على الوقوف في وجه محاولات الحكومة العراقية فرض فكرتها عن الاستقلال الذاتي الكردي بحلول ١١ آذار/ مارس ١٩٧٤[٢٢].

ومما يجدر ذكره هنا ان الزعيم الكردي مصطفى البرزاني رفض تطبيق قانون الحكم الذاتي الصادر من الحكومة العراقية في ١١ آذار/ مارس ١٩٧١ ، وكان مفروضا ان يبدأ تطبيقه في ١١ آذار / مارس ١٩٧٤ ، الا ان البرزاني طلب تاجيل تطبيقه حتى عام ١٩٧٥ ، لكن الحكومة العراقية اصرت على تطبيق القانون واعلان الحكم الذاتي في موعده وحسبما اتفق عليه مع مصطفى البرزاني ، وفي تلك الاثناء وقفت الولايات المتحدة الى جانب البرزاني بالسلاح والخبرة والدعاية [٢٣] .

وعلى اية حال فقد شهد عام ١٩٧٤ مواجهات عنيفة بين العراق وايران كانت ترمي الى الاستيلاء على بعض المناطق الحدودية بينهما ، وتكبد الجانبان خسائر كبيرة ، وطالب العراق من مجلس الامن الدولي بعقد اجتماع ، وبدوره طلب مجلس الامن من الامين العام للامم المتحدة بارسال مندوب عنه لدراسة مشكلة الحدود وتقديم تقرير بالنتائج خلال مدة ثلاثة اشهر ، وقد اسفر ارسال مندوب الامم المتحدة الى توقف الحرب في ١٧ آذار/ مارس من العام نفسه، اما نتائج تحقيقات المندوب الاممي فقد اكدت ان كلا من البلدين (العراق وايران) كانا يحشدان قوات كبيرة على الحدود ، مما شكل استفزازا متبادلا ، واخيرا فقد اقنع هذا المندوب كلا الجانبين بتشكيل لجنة جديدة لحل الخلافات الحدودية [٢٤] .

اما على المستوى الداخلي العراقي ، فقد قامت القوات العسكرية العراقية بشن حملة عسكرية على الاكراد بشكل كامل في صيف عام ١٩٧٤ ، ادت الى استيلاء القوات الحكومية العراقية على بعض المدن الكردية التي يسهل الوصول اليها ، وكان الدعم العسكري الايراني للاكراد متواصلا ، غير ان الحرب المتأزمة ضد الاكراد ارهقت الجيش العراقي ، اذ انها استلزمت دعوة عناصر الاحتياط واستنفذت احتياط الحكومة المالي ، غير ان المشاركة العسكرية الايرانية المباشرة في القتال فتحت المجال امام احتمال وقوع حرب فعلية بين العراق وايران لم تكن الدولتان ترغبان خوضها [٢٥] .

ومن اجل حل الخلاف العراقي الايراني وانهاء المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين ، جرت جهود ووساطات عدة من دول مختلفة ، فقد حاول السوفيت انهاء ذلك النزاع وتحسين العلاقات بين العراق وايران خلال زيارة الشاه محمد رضا بهلوي الى الاتحاد السوفيتي في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ [٢٦] ، لكن تلك الجهود قد فشلت ، كما ان هيأة الامم المتحدة دخلت على خط الوساطة بين العراق وايران من اجل انهاء النزاع بينهما ، وقد اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ٣٤٨ في ٢٨ ايار / مايو ١٩٧٤ لحل النزاع بين البلدين ، وقد اقنع الطرفان المتنازعان للجلوس الى طاولة المفاوضات السرية في اسطنبول بتركيا للمدة بين ١٢-١٨ أب/ اغسطس من العام نفسه ، وكذلك المفاوضات الثانية التي جرت في اسطنبول ايضا في المدة (١٤- ١٨ كانون الاول/ ديسمبر) من العام نفسه ، ولم تؤد تلك المفاوضات الى أي نتيجة تذكر[٢٧].

لم تنه مفاوضات اسطنبول السرية التي دارت بين الطرفين العراقي والايراني ازمة المناوشات والصدامات على الحدود بينهما ، كما لم توقف ايران دعمها العسكري والمالي الذي تقدمه للمعارضة الكردية المسلحة في شمال العراق ، وجراء ذلك بادر العراق الى الحصول على اسلحة جديدة من الاتحاد السوفيتي ، كي تمكنه من الاستمرار في عمليات القتال التي تخوضها قواته ضد المعارضة الكردية ، فضلا عن ذلك فقد عملت القوات العراقية في شباط/ فبراير ١٩٧٥ على تحصين مواقعها العسكرية على طول الحدود مع ايران ، تحسبا لاي خروقات او مصادمات عسكرية قد تحدث [٢٨] .

اما على المستوى العربي فقد كانت هناك وساطة عربية قام بها كل من الرئيس المصري انور السادات وملك المغرب الحسن الثاني والملك الاردني الحسين بن طلال في اثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية في الرباط في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ . كما قام الشاه من جانبه بزيارة كل من مصر والاردن للمدة ما بين ٦-١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ونوقش خلال الزيارة النزاع العراقي الايراني ، الا انه لم يتم التوصل الى أي حل يذكر [٢٩] .

الدبلوماسية الجزائرية ودورها في انهاء الصراع العراقي الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

تعد الجزائر من اهم الدول العربية التي ترتبط مع العراق بعلاقات طيبة وقد كان للعراق موقفا من الثورة الجزائرية منذ قيامها وحتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ [٣٠] وبعد استقلال الاخيرة شهدت العلاقات العراقية الجزائرية تطورا ملحوظا، لاسيما بعد تغير النظام السياسي في العراق

عام ١٩٦٨ ، اذ بعث الرئيس الجزائري هواري بومدين [٣١] رسالة للحكومة العراقية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٨ اعرب فيها عن تقديره لمواقف الحكومة العراقية والشعب الجزائري ومناصرته لقضايا الامة العربية [٣٢] ، وعند قيام الجزائر بتأميم نفطها في ١٦ حزيران/ يونيو١٩٧٠ ارسل الرئيس العراقي احمد حسن البكر رسالة الى الرئيس الجزائري هواري بومدين حول الموقف ازاء الشركات النفطية الاجنبية ومناصرته له في حقوقه القومية ، واستمرت الزيارات بين مسؤولي البلدين في المدة اللاحقة ، وعند تأميم العراق نفطه في الاول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢ أكد الرئيس الجزائري هواري بومدين بان " **الجزائر ستقف الى الجانب العراقي في قضيته النفطية** " [٣٣] ، كما ان الدولتين قامتا بدعم ومساندة الموقف العربي في حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ، لاسيما وان العراق قد شارك في تلك الحرب الى جانب القوات العربية ، وكذلك فان الجزائر ارسلت وحدات من سلاح الجو الى مصر للمشاركة في القتال [٣٤] وفي ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ وفي اثناء الحرب جرى اتصال هاتفي من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين مع الرئيس العراقي احمد حسن البكر يهنئه فيها على قرار العراق باعادة العلاقات العراقية الايرانية ، وثمن بومدين القرار العراقي واكد بقوله " **ان هذا القرار يتخذ ابعادا هامة في هذه الظروف** " [٣٥] .

وعند قيام النزاع العراقي الايراني في مطلع سبعينات القرن العشرين ،كان الرئيس الجزائري هواري بومدين ، الذي تولى مهمة الوساطة بين العراق وايران قد ابلغ شاه ايران محمد رضا بهلوي بان صدام حسين- نائب الرئيس العراقي- اخبره بانه سيحضر اجتماع قمة اوبك ، الذي سيعقد في الجزائر وسيتم خلال الاجتماع التفاوض على وقف الاعمال العدوانية بين العراق وايران ، بما في ذلك نزاعهما الحدودي على الممر المائي في شط العرب [٣٦] .

هبطت الطائرة التي تقل صدام حسين الذي توجه لحضور الاجتماعات بدلا من الرئيس العراقي احمد حسن البكر ، في مطار الدار البيضاء يوم الثالث من آذار / مارس ١٩٧٥ بعد دقائق من وصول الشاه اليه ، وكان الرئيس الجزائري الذي استقبل الضيفين في المطار قد تولى مهمة التعريف بينهما ، فعقد الطرفان حال وصولهما اجتماعهما الاول الذي لم يدم اكثر من نصف ساعة ، فيما كان الاجتماع الثاني مساء الرابع من آذار/مارس في محل اقامة الرئيس الجزائري وبحضوره ، اما الاجتماع الثالث الذي عقد في الخامس من اذار ، فكان الاطول والاكثر جدوى من سابقيه ، اذ دامت المباحثات التي حضر الرئيس الجزائري ساعاتها الاولى حتى الساعة الرابعة والنصف من فجر السادس من آذار/مارس ١٩٧٥ [٣٧] .

وبعد تلك الاجتماعات المستمرة بين الجانبين وبحضور الرئيس الجزائري ، وقع صدام حسين والشاه محمد رضا بهلوي في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين من مساء يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ بتوقيت بغداد على اتفاقية انهاء المشاكل المعلقة بين البلدين ، وحضر التوقيع الذي كان في قصر الامم بالعاصمة الجزائرية الرئيس الجزائري هواري بومدين، وقد تلا وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقه البيان المشترك الصادر عن محادثات الجانبين ، ومن جهة اخرى كان الرئيس الجزائري بومدين في الجلسة الختامية العلنية لمؤتمر رؤساء وملوك دول الاوبك قد اعلن عن اتفاق شامل بين العراق وايران يسوي جميع المشاكل القائمة بين البلدين، وعقب اعلان الرئيس الجزائري لهذا النبأ ، ضجت قاعة المؤتمر بتصفيق حاد ومتواصل

استمر عدة دقائق ترحيبا بهذا الاتفاق ، بعدها توجه صدام حسين وشاه ايران ليعانق بعضهما البعض وسط القاعة ، اذ تصافحا وتعانقا مهنئين الواحد للاخر بهذا الاتفاق ، ثم قام الرئيس الجزائري بومدين بمصافحتهما وعانقهما ، وقد القى الرئيس بومدين كلمة قصيرة قال فيها : " **بمناسبة هذا الحدث باسمكم ومن صميم فؤادي احيي الامبراطور شاه ايران والاخ السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، واحيي اخانا الرئيس العراقي احمد حسن البكر** " (٣٨).

وهذا الاتفاق يعد نصرا للدبلوماسية الجزائرية ، ولاسيما ان هناك اطرافا عديدة حاولت حل النزاع والخلاف بين العراق وايران لكنها فشلت جميعها .

كما تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين في مطار الدار البيضاء عند توديع الوفود المشاركة معبرا عن ابتهاجه بذلك الانجاز الذي تحقق ، اذ قال : " **ان الثقة التي ابداها كل من شاه ايران وصدام حسين هي التي مكنتنا ان نشهد هذه اللحظات التاريخية البالغة الاهمية ، لامجرد لمساسها بالعلاقات العراقية – الايرانية فحسب ، بل وبالنسبة لمجمل المنطقة ايضا وفي اعتقادي فان آثار هذا الحدث ستتجاوز ايران والعراق بل وحدود المنطقة العربية** " (٣٩).

وقد تضمن البيان المشترك الذي وقعه كل من الشاه محمد رضا بهلوي وصدام حسين النقاط الرئيسة الاتية (٤٠) :

١- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية بين البلدين بناءً على بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ .
٢- تحديد الحدود النهرية حسب خط الثالوك .
٣- بناءً على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت .
٤- اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل ، ومن ثم فان أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر .

كما اتفق على ان يجتمع وزراء خارجية كل من العراق وايران وبحضور وزير خارجية الجزائر في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٥ في طهران ، وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المشتركة العراقية الايرانية التي اسست من اجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك ، وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر الى اجتماعات اللجنة المشتركة العراقية الايرانية ، وتحدد اللجنة جدول اعمالها وطريقة عملها ، والاجتماع اذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران (٤١) . ويبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس الجزائري هواري بومدين ، الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارات (٤٢) .

بعد اعلان اتفاق الجزائر لم يخف الطرفان العراقي والايراني ارتياحهما لما اتفق بشأنه ، فالشاه اعرب عن سعادته بالاتفاق الى الحد الذي وصف فيه رحلته للجزائر بانها كانت " **الانجح على الاطلاق** " ، كيف لا وقد تخلص على حد قوله :" **تخلصت من مشكلتين ورثتهما عن والدي وتثيران غضبي باستمرار ، الاولى مدة اتفاقية النفط** (٤٣) ، **والثانية معالجة الاتفاق الذي وقعه والدي عام ١٩٣٧ ، والذي منح فيه العراق السيطرة التامة على شط العرب ، وقد تمكنت**

من حل هاتين المشكلتين لصالح ايران " [٤٤] . كما قال الشاه لوزير البلاط الايراني امير اسد الله علم :" **الان وبعد انتظار طويل تمكنت من تمزيق معاهدة شط العرب "** [٤٥] .

اما صدام حسين نائب الرئيس العراقي الذي حظي بوعد من الشاه بإيقاف دعمه للكرد ، فقد وصف اتفاق الجزائر ب " **الحدث التاريخي لا بالنسبة لشعبي العراق وايران فحسب ، بل بالنسبة لمستقبل المنطقة وبالنسبة للاستراتيجية الدولية "** [٤٦] .وقد اعرب صدام حسين في ١٠ آذار / مارس ١٩٧٥ عن اعتزازه وتقديره للجهود المخلصة التي بذلها الرئيس الجزائري هواري بومدين في تسوية الخلافات بين العراق وايران ، جاء ذلك من خلال برقية بعثها صدام حسين الى الرئيس الجزائري [٤٧] . كما تلقى الرئيس الجزائري هواري بومدين رسالة من الرئيس العراقي احمد حسن البكر الذي شكره فيها على الجهود التي بذلها من اجل حل النزاع العراقي الايراني والتوصل الى اتفاقية الجزائر [٤٨] . كما تلقى الرئيس العراقي ايضا تهنئة من شاه ايران محمد رضا بهلوي بمناسبة توقيع الاتفاقية ، ورد عليه البكر بالشكر على التهنئة متمنيا لشعب ايران دوام التقدم والرفاه ، مؤكدا له ان تلك المعاهدة قد فتحت صفحة جديدة في تطوير وتعميق العلائق الودية بين البلدين الجارين والشعبين الصديقين [٤٩] . وتلقى الرئيس العراقي ايضا عددا كبيرا من برقيات الشكر بمناسبة توقيع اتفاقية الجزائر ، ولاسيما من الرئيس المصري انور السادات وملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الموريتاني المختار ولد داده والرئيس التركي فخري كوروتورك ورئيس جمهورية مالي موسى تراوري ، فضلا عن عدد كبير من برقيات التهنئة من كثير من رؤساء وملوك دول عربية واجنبية [٥٠] .

اما موقف سوريا التي كانت تتمتع بعلاقات سيئة مع العراق ، فقد وصفت اتفاقية الجزائر ب " **اتفاقية الخيانة** " ، وعدت الاتفاقية تصب في مصلحة ايران ، الامر الذي ادى الى زيادة التوتر في العلاقات العراقية ـ السورية [٥١] .

استمرار الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر واللجان المنبثقة عنها

من اجل تطبيق المواد التي وردت في اتفاق الجزائر، تقرر تأليف لجنة وزارية ثلاثية من وزراء خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي وايران الدكتور عباس علي خلعتبري والجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وكانت اولى اجتماعات تلك اللجنة في ١٥ آذار /مارس ١٩٧٥ في طهران ، الذي تقرر فيه تأليف ثلاث لجان مشتركة (عراقية – ايرانية –جزائرية)، تتولى الاولى مهمة تخطيط الحدود البرية على اساس بروتوكول القسطنطينية عام ١٩١٣ ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود عام ١٩١٤ ، اما اللجنة الثانية فمهمتها تحديد الحدود النهرية وفق خط الثالوك، فيما تولت اللجنة الثالثة مهمة الرقابة على الحدود ومنع التسلل واعمال التخريب – كما ورد نصا في الاتفاق – واتفق ايضا على اجتماع اللجنة الوزارية الثلاثية شهريا لغرض الوقوف على اعمال تلك اللجان [٥٢] .

غادر وزيري خارجية العراق والجزائر في ١٧ آذار / مارس ١٩٧٥ طهران بعد انتهاء الاجتماعات المنعقدة في طهران، وقد وقع خلالها على بروتوكول لتثبيت الحدود مع وزير

خارجية ايران ، كما وقع البروتوكول السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر بصفته وزير خارجية البلد الضامن لاتفاقية الجزائر [٥٣] .

وتلبية لدعوة من صدام حسين نائب الرئيس العراقي ، زار رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا بغداد للمدة (٢٧- ٣٠) آذار / مارس ١٩٧٥ ، جرى خلالها استعراض العلاقات بين البلدين ومستقبلها بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر والوضع في المنطقة والصراع العربي الاسرائيلي وموضوع الطاقة ، واكد هويدا بان صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين قد فتحت وستتطور يوما بعد يوم [٥٤] .

بعد زيارة رئيس الوزراء الايراني للعراق ، بدأت في بغداد في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥ لجنة عراقية ايرانية اعمالها لتخطيط الحدود بين البلدين ، تنفيذا للبروتوكول الموقع في طهران بين وزيري خارجية البلدين ووزير الخارجية الجزائري ، وقد وقع بروتوكول لتثبيت الحدود بين البلدين بالشكل الذي نص عليه اتفاق الجزائر ، ووقع البروتوكول ايضا السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر [٥٥] .

وعقد اجتماع اللجنة الوزارية الثاني في بغداد للمدة (١٩-٢٠) نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، وضم الاجتماع وزراء خارجية العراق وايران والجزائر ، وقد اكد وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقه :" **ان وزراء خارجية العراق وايران والجزائر وضعوا في اجتماعهم الاول في طهران الخطوط العريضة لسير عمل اللجان المنبثقة عن اتفاق الجزائر، وان الجزائر تتابع باهتمام سير اعمال اللجان** " ، وقال ايضا " **انني سعيد جدا لما تناهى الى سمعي عن الجهود الجبارة التي بذلها اعضاء اللجان من عراقيين وايرانيين وجزائريين في سبيل انجاح المهمات المناطة بهم** " [٥٦] . كما وقع على محاضر الجلسة الختامية من قبل الوزراء الثلاثة في منتصف ليلة ٢٠ نيسان /ابريل من العام نفسه [٥٧] ، وحددت الاسس الفنية لخطي الحدود البري والنهري بين العراق وايران [٥٨] .

وبعد انتهاء اللجنة الوزارية الثلاثية المشتركة الثانية في بغداد ، اتفق على ان يكون الاجتماع الثالث في الجزائر يوم ١٨ أيار /مايو ١٩٧٥ ، وقد غادر وزيرا خارجية كل من ايران والجزائر العراق في ٢١ نيسان ١٩٧٥ ، وقال السيد بوتفليقة:" **ان النتائج التي توصلت اليها اللجنة كانت ناجحة جدا ، وان حل المشاكل المعلقة بين العراق وايران سيكون له اثرا مباشرا على العلاقات بين دول المنطقة** " ، وفي اثناء وجود وزير الخارجية الجزائري في بغداد استقبل من قبل صدام حسين نائب الرئيس العراقي يوم ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، جرى خلال المقابلة سبل تطوير العلاقات بين البلدين [٥٩] .

وتلبية لدعوة من رئيس الوزراء الايراني ، قام نائب الرئيس العراقي صدام حسين بزيارة الى ايران للمدة (٢٩ نيسان /ابريل – ١ ايار/مايو) ١٩٧٥ التقى خلالها مع الشاه محمد رضا بهلوي ورئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا ، وقد اكد صدام حسين ان اتفاق الجزائر قد رسخ العلاقات بين شعبي العراق وايران [٦٠] .

اما الاجتماع الثالث للجنة الوزارية المشتركة ، فقد عقد في الجزائر للمدة (١٨-٢٠ ايار/ مايو) ١٩٧٥ ، وانبثقت عن الاجتماع لجنة فنية جديدة الفت من اجل اعداد الوثائق النهائية في صورة

معاهدة وبروتوكولات تكون خاتمة اعمال اللجنة الوزارية الثلاثية المشتركة (العراقية الايرانية الجزائرية) [٦١] . وقد شكلت اللجنة الثلاثية المشتركة في ١٩ ايار/مايو خلال اجتماعها في الجزائر لجنتين ، الاولى خصصت لاعداد البيان الختامي ومحاضر الجلسات ، واللجنة الثانية لاعداد الصيغ النهائية للبروتوكولات الثلاثة ومعاهدة تحديد وتخطيط الحدود بين العراق وايران، تنفيذا لاتفاقية الجزائر ، وقد وقع من قبل وزراء خارجية كل من العراق وايران والجزائر في العاصمة الجزائرية على البيان المشترك في ٢٠ ايار/ مايو من العام نفسه ، وقد حضر حفل التوقيع على الاتفاق السفيران العراقي والايراني في الجزائر ، وعددا من كبار المسؤولين في العاصمة الجزائرية [٦٢] .

وقد القى وزير الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقه كلمة اعرب فيها عن سعادة الجزائر باستقبال الوفدين ، وقال : **" اننا تربطنا بالعراق تلك الروابط التي لا تنفصل ولا تنفصم وكذلك الامر بالنسبة لايران "** ، وقال : **"ان مارأيناه في بغداد من كرم الضيافة ورقة المشاعر تعكس حضارة عريقة "** ، ثم اضاف :**"اننا حققنا عملا جبارا في فترة قصيرة من الزمن ، وان الجزائر تطمح لان ترجع الحياة الى طبيعتها في تلك الديار حتى نخرج باعمالنا الى سياسة صداقة وحسن جوار بين العراق وايران التي سيكون لها تأثيرا مباشرا وملموسا وفوريا على بلدان وشعوب المنطقة "**، وكرر بوتفليقة ترحيب الرئيس الجزائري هواري بومدين بهذا الاتفاق وبما تم التوصل اليه [٦٣] .

اكملت اللجنة الوزارية الثلاثية المشتركة مهمتها في بلورة اتفاق السادس من آذار /مارس ١٩٧٥ لتأخذ شكل معاهدة عرفت بأسم **" معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران "** ، وقد وقع عليها في بغداد في ١٣ حزيران /يونيو ١٩٧٥ ، وقعها عن الجانب العراقي وزير الخارجية الدكتور سعدون حمادي ، وعن الجانب الايراني وزير خارجيتها الدكتور عباس علي خلعتبري ، وبحضور وزير الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقه ،كونه الطرف الضامن للاتفاقية [٦٤] . وقد عبر وزيرا خارجية كل من العراق وايران عن الامتنان والشكر من حكومتيهما للجهود المخلصة التي بذلها سيادة الرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحقيق الاتفاق بين الجارتين العراق وايران ، كما عبرا عن امتنانهما وشكرهما لجهود السيد عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر واعضاء الوفد الجزائري [٦٥] . وقد وصف وزير الخارجية الايراني عباس علي خلعتبري اتفاقية الجزائر بانها **" اكبر نجاح لنا واكبر حدث مهم في علاقاتنا الدولية خلال السنة الاخيرة "** [٦٦] . مما يؤكد على اهمية توقيع تلك الاتفاقية بالنسبة لايران .

وبعد ان تم تبادل الوثائق الخاصة بالمعاهدة وصودق عليها من لدن الطرفين في طهران في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٥، اصبحت تلك المعاهدة والبروتوكولات الملحقة بها واجبة التنفيذ ، وقد اشتملت البروتوكولات على ما يلي [٦٧] :

- بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية
- بروتوكول تحديد الحدود النهرية
- البروتوكول المتعلق بالامن على الحدود

وبذلك تكون الدبلوماسية الجزائرية قد نجحت في تادية الدور الواضح والمميز في انهاء النزاع العراقي الايراني واعادة حالة السلم بين البلدين بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

المواقف المترتبة على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥

تعد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ آخر اتفاقية بين العراق وايران ، وتعد من وجهة النظر الدولية اساسا لاي تسوية سلمية بين البلدين ، وقد آثر عاملان على مضمون وشكل هذه الاتفاقية ، فضلا عن مشكلة الحدود التاريخية ، وهذان العاملان هما [٦٨]:

١- الصراع الاقليمي والتنافس على السيادة في الخليج العربي ، وادى هذا التنافس عام ١٩٧١ الى احتلال ايران لثلاث جزر عربية في الخليج العربي .
٢- الحركة القومية الكردية في شمال العراق والتي اخذت ابتداءً من عام ١٩٧٢ بناءً على مساعدة ايران والولايات المتحدة الامريكية لها ، بعدا اكثر اتساعا ، وتعين على العراق الاعتراف بالمطالب الايرانية مقابل انهاء الدعم الايراني للحركة الكردية .

من جانب اخر ابدى العراق في شباط/ فبراير ١٩٧٤ كثيرا من العناد في محاولته لتعويق توقيع فك الاشتباك الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تحاول عقده بين اسرائيل ومصر وسوريا بعد حرب تشرين الاول /اكتوبر١٩٧٣ ، وقد اكد هنري كيسنجر للمفاوضين المصريين عندما كان في القاهرة في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ انه لا يوجد مبرر للقلق وقال : " **ان الشاه سيتولى امر العراق** " ، لكن قصة ايران والاكراد اخذت اتجاها مغايرا عام ١٩٧٥ ، فقد بدت علامات خيبة الامل على الشاه ، اذ يبدو ان الاكراد كانوا قد ادوا دورهم ، فبدأت تظهر بين الاكراد في الجانب الايراني علامات التذمر والسخط ، وهذا اخر شيء كان الشاه يوده ان يحدث[٦٩] .

ان المشاركة العسكرية الايرانية المباشرة في القتال مع الاكراد في شمال العراق فتحت المجال امام احتمال وقوع حرب فعلية بين العراق وايران لم تكن الدولتان ترغبان خوضها ، فبدأت حينها المفاوضات بين البلدين من دون علم الزعيم الكردي مصطفى البرزاني ، كانت نتيجتها الاعلان المفاجئ في الجزائر في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، ووافقت ايران على اثر تلك الاتفاقية على ايقاف دعمها للبرزاني ولحزبه (الحزب الديمقراطي الكردستاني) ، وفي غضون بضعة ايام سحبت ايران مساعداتها العسكرية واغلقت الحدود ، فعجزت قوات البرزاني - التي كانت تعتمد كثيرا على الدعم الايراني – عن استئناف هجومها ضد القوات العراقية ، وانهارت الحركة في غضون اسابيع ، وقبل الاف من عناصر البيشمركة الكردية بالعفو العام الذي عرض عليهم من قبل الحكومة العراقية واستسلم عدد كبير منهم ، فيما عبر البرزاني نفسه وقيادة حزبه الحدود الى ايران مع عدد كبير من اتباعهم [٧٠] .

وقد اصدر الشاه محمد رضا بهلوي اوامره لرئيس جهاز السافاك (المخابرات) الايراني الجنرال نعمة الله نصيري بأن يمنح للاكراد ملجأ في ايران ، واشار الشاه الى ذلك وقال : " **اذا اصبحت اتفاقياتنا مع صدام حسين دائمة ، فقد تختار بغداد ان تقيم علاقات اوثق معنا وتتخلص من النفوذ الاجنبي وخاصة النفوذ السوفيتي** " ، في اشارة الى كرهه للسوفيت الذين كانوا اهم حلفاء للعراق ، ومن جانب اخر فان الشاه اشار الى " **ان استقلال كردستان لم يكن بالنسبة لنا**

امرا طيبا جدا " [٧١] ، في تاكيده على التخوف الايراني من ان اعلان دولة كردستان مستقلة في شمال العراق قد تجر اكراد ايران للمطالبة باقامة دولة كردية لهم شمال ايران .

انتاب صناع القرار في كل من الولايات المتحدة واسرائيل غضب شديد من قرار الشاه ، وقد ارسل كيسنجر - الذي كان المدافع الرئيس عن المشاركة الامريكية في العمليات الكردية- مبعوثا خاصا الى سويسرا ، اذ كان الشاه يمضي عطلته بعد وقت قصير من قمة الجزائر ، لكي يفهم على نحو افضل الدافع لديه ، وحمل المبعوث الخاص معه رسالة صيغت بعبارات شديدة اللهجة، كرر فيها كيسنجر الموقف الامريكي الذي يقول بوجوب مواصلة العملية الكردية ، وعلى نحو غير مالوف لم يقدم كيسنجر اية عبارات تهنئة للشاه على انتصاره الدبلوماسي [٧٢] .

وعلى المستوى الداخلي العراقي تفتت **الحزب الديمقراطي الكردستاني** الذي كان بزعامة مصطفى البرزاني ،وظهر **حزب الاتحاد الوطني الكردستاني** بزعامة جلال الطالباني ، الذي انشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبذلك فان انتهاء الحركة الكردية شكل المكسب الحقيقي من اتفاق الجزائر ، وسهل على الحكومة العراقية تشتيت الانتباه حقيقة التنازل عن ارض عراقية لصالح ايران [٧٣] . ويبدو ان الهدف الرئيس من تقديم تلك التنازلات من قبل الجانب العراقي هو للتخلص من الحركة الكردية وتحقيق الاستقرار الداخلي للعراق واعادة بناء قوته العسكرية التي انهكتها الحرب مع الاكراد.

وعلى اثر توقيع اتفاقية الجزائر ، تحررت الموارد العراقية من جديد ليصار الى تركيزها على التسلح والسيطرة ، اذ مكنت الاتفاقية العراق من تعزيز قوته وزيادة حجم جيشه بدرجة كبيرة ، وزيادة انفاقه العسكري على الاسلحة السوفيتية ، اذ زاد الانفاق العسكري العراقي بمقدار الضعف بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٠ ، في حين دخلت ايران مرحلة من التراجع النسبي الثابت[٧٤] .

من جهة اخرى فسح اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ المجال للزوار الايرانيين لزيارة الاماكن المقدسة في العراق ولاسيما في مناطق (النجف – كربلاء – الكاظمية – سامراء) بعد حظر دام خمس سنوات – اذ توقفت الزيارات للاماكن المقدسة منذ عام ١٩٧١ – وقد نقلت اعداد كبيرة من الزوار الايرانيين من ايران الى العراق اعتبارا من ٢٢ نيسان/ابريل من عام ١٩٧٦ [٧٥] . وبذلك فان اتفاقية الجزائر تعد ابرز حدث سياسي في كل من العراق وايران بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط والعالم بشكل عام ، اذ انها خففت من الاحتقان الموجود في منطقة الشرق الاوسط بسبب النزاع العراقي الايراني .

الخاتمة

يتضح لنا بعد دراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني وتوقيع معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥ ما يأتي:

كانت الجزائر من بين اهم الدول العربية التي ترتبط مع العراق بعلاقات طيبة ومتميزة ، وقد ساهمت العلاقات الدبلوماسية والاخوية بين كلا البلدين لان تقوم الجزائر بدور دبلوماسي مميز وفاعل باتجاه انهاء النزاع الطويل بين العراق وايران ، عجزت عن انهائه وساطات كثيرة بذلت من اطراف مختلفة عربية واجنبية .

استثمر الرئيس الجزائري هواري بومدين اجتماع الدول المصدرة للنفط (اوبك) المزمع اقامته في الجزائر ، فجرت حينها اتصالات بينه وبين مسؤولي الطرفين المتنازعين (العراق وايران) -العضوان في منظمة اوبك - من اجل القيام بمساعي جزائرية بغية التوصل الى حل للخلاف الحدودي بينهما .

تمكن الرئيس الجزائري بدبلوماسيته وشخصيته المميزة من التاثير على كل من شاه ايران محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس العراقي صدام حسين ، من اجل تقريب وجهات النظر لكليهما والتوصل الى اتفاق ينهي النزاع الطويل بينهما ، واعلن في نهاية اجتماع اوبك المنعقد في الجزائر، بان الطرفين العراقي والايراني قد توصلا الى اتفاق ينهي الخلاف الحدودي بينهما .

لم تتوقف الدبلوماسية الجزائرية عند اعلان الاتفاق بين العراق وايران في ٦ آذار/مارس١٩٧٥ فحسب ، بل استمرت الدبلوماسية الجزائرية تواصل عملها ، باعتبار ان الجزائر هي الطرف الضامن للاتفاق المذكور ، ففي الجولات التي عقدت بين مسؤولي الدولتين (العراق وايران) بعد توقيع اتفاقية الجزائر ، حضر وزير الخارجية الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة جميع اللجان الثلاثية المشتركة التي انبثقت عن الاتفاق المشار اليه ، فقد حضر اجتماعات اللجنة الثلاثية الذي انعقد في كل من بغداد وطهران والجزائر باوقات مختلفة ، وكان هناك اعضاء وفد جزائريين اشتركوا في اللجان المشكلة لمتابعة صياغة بنود وبروتوكولات اتفاقية الجزائر ، عملت طوال مدة المفاوضات بين البلدين التي استمرت لمدة اكثر من ثلاثة اشهر ، حققت خلالها اللجان المذكورة انجازا مهما في شهر حزيران / يونيو ١٩٧٥ وبذلك تكون اتفاقية الجزائر قد دخلت حيز الوجود بعد الانتهاء من صياغة الصيغة النهائية للاتفاقية في الشهر المذكور .

بعد توقيع اتفاقية الجزائر فشلت المؤامرات الامريكية والاسرائيلية التي عملت على استمرار الخلاف بين العراق وايران وساهمت حينها في دعم ومساندة الحركة الكردية الانفصالية في شمال العراق ، وبذلك تعد اتفاقية الجزائر بمثابة الضربة القاضية التي تلقتها الولايات المتحدة واسرائيل ، واصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رمزا قوميا في نظر العراقيين والعرب ،

لأنه تمكن من انهاء الخلاف الطويل بين العراق وايران ، ومن جهة اخرى فان انهاء ذلك النزاع جعل العراق يمارس دوره القومي في المنطقة العربية والاهتمام بوضعه الداخلي الذي عانى من ويلات الحرب .

الهوامش

(١) فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مقدماتها ونتائجها دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٥٢.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١١.

(٣) تأخر الاعتراف الايراني بالدولة العراقية في بداية تأسيسها حتى عام ١٩٢١ بسبب المشاكل الحدودية بين البلدين . ينظر : ياسين طه ظاهر ، دار الاعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، بغداد ، ٢٠١١، ص ٣٩٧.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن بروتوكول الاستانه لعام ١٩١٣ ، يراجع : عبد الاله بدر علي الاسدي ، العلاقات العراقية الايرانية ١٩٢٠-١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١١-١٥ .

(٥) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٦) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١-١٩٤١ ، مدركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة - العراق ، ١٩٨٨ ، ص ١٦١ .

(٧) للمزيد من التفاصيل عن بنود اتفاقية الحدود العراقية الايرانية لعام ١٩٣٧ ، يراجع : مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب دراسة تاريخية وثائقية ، البصرة – العراق ، ١٩٧٤ ص ٢٢٦-٢٩٢ ؛ خالد العزي ، شط العرب في مجرى التاريخ والسياسة والقانون ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٥٨-٦١ .

(٨) عبد الاله بدر علي الاسدي ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

(٩) صباح عبد الرحمن ، العلاقات العراقية الايرانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٨٥ ، ص ٨٩ .

(١٠) حسن مجيد الدجيلي ، ايران والعراق خلال خمسة قرون ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩٩-٤٠٠ .

(١١) جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ط١ ، طهران –ايران ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٥.

(١٢) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص ٢١١.

(١٣) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١٤) راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية ١٩٦٣-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧، ص ٧٥ .

(١٥) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(١٦) حسن مجيد الدجيلي ، المصدر السابق ، ص ٤١٦ .

(١٧) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص ٢١١ : فاضل رسول ، العراق- ايران اسباب وابعاد النزاع ، المعهد النمساوي للسياسة الدولية ، ١٩٩٢ ، ص ٢١ .

(١٨) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(١٩) عبد الحليم ابو غزاله ، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٨ .

(٢٠) محمد حسنين هيكل ، مدافع اية الله ، ط٦ ، القاهرة – بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٦ .

(٢١) ومما يجدر ذكره ان الاتفاق تم بين مصطفى البرزاني وايران بوساطة جهاز السافاك (المخابرات) الايراني وضباط الموساد الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٥ في مقر البرزاني في اربيل بكردستان العراق ،

واستمرت الحركة الكردية المسلحة ضد الحكومة المركزية في بغداد حتى عام ١٩٧٥ . ينظر : تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة) ، ترجمة : امين الايوبي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٢ .

(٢٢) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة : زينه جابر ادريس ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٢ .

(٢٣) حسن محمد طوالبه ، مناقشة في النزاع العراقي الايراني ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٧٤.

(٢٤) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

(٢٥) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣.

(٢٦) شامل عناد حسن البديري ، العلاقات الايرانية السوفيتية ١٩٥١-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢٣ .

(٢٧) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٩ ، ص ٧١ ، ص ٧٣-٧٤ .

(٢٨) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٣-١٤٤ .

(٢٩) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٧-٧٨ .

(٣٠) للمزيد من التفاصيل عن موقف العراق من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ يراجع :احمد عبد الواحد عبد النبي ، موقف الراي العام العراقي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٢ .

(٣١) اسمه الحقيقي محمد ابراهيم بوخروبه ، اما اسم هواري بومدين فهو الاسم الحركي الذي اتخذه خلال الثورة الجزائرية ، ولد في ٢٣ آب/ اغسطس عام ١٩٣٢ في مدينة قالمه الجزائرية من اسرة ريفية فقيرة تقيم في قسنطينة الواقعة شرق الجزائر ، شارك في الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، اشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ،اصبح عام ١٩٦٣ نائبا لرئيس الجمهورية احمد بن بلا ، لكنه قام بانقلاب على الاخير عام ١٩٦٥ ، واصبح رئيسا للبلاد حتى وفاته عام ١٩٧٨ . ينظر : كفاح عباس رمضان صالح الحمداني ، الجزائر في عهد هواري بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨ دراسة في الاوضاع الداخلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧، ص ٧-٢١ .

(٣٢) قيس فاضل محمد ، ملامح من العلاقات العراقية الجزائرية ١٩٦٨-١٩٧٨ ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، العراق ، المجلد ١٢ ، العدد ٤ ، ٢٠١٣ ، ص ٧٢١.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٧٢١، ص٧٢٣ .

(٣٤) اسعد عبد الرحمن واخرون ، الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة وقائع وتفاعلات ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٩ .

(٣٥) قيس فاضل محمد ، المصدر السابق ، ص ٧٢٦-٧٢٧ .

(٣٦) تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٣٧) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(٣٨) جريدة الجمهورية ، بغداد ، العدد ٢٢٧٤ ، ١٩٧٥/٣/٧ .

(٣٩) صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى – العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٠-١٧١ .

(٤٠) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨١ ؛ فاضل رسول ، المصدر السابق ، ص ٢١ ؛ Asian Recorder, A weekly digest of Asian event with index, Vol. XI ,U.S.A,1975,p.12540.

(٤١) جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية دراسة قانونية وثائقية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٥١٥.

(٤٢) لبيب عبد الساتر ، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٥ .

(٤٣) علي ناغي علي خاني ، الشاه وانا (المذكرات السرية لوزير البلاط الايراني اسد الله علم) ، ترجمة : فريق من الخبراء العرب ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٥٤٨ .

(٤٤) نقلا عن : فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
(٤٥) نقلا عن : تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .
(٤٦) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
(٤٧) جريدة الجمهورية ، العدد ٢٢٧٩ ، ١٩٧٥/٣/١١ .
(٤٨) المصدر نفسه .
(٤٩) جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٢١٠٤ ، ١٩٧٥/٦/١٨ .
(٥٠) جريدة الجمهورية ، العدد ٢٢٧٤ ، ٢٢٨٠، ٢٢٨١ ، ٢٢٨٤ ، للايام ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٨ /١٩٧٥/٣ .
(٥١) فاضل عبد الرحيم عبد الكريم الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
(٥٢) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٣-٨٤ .
(٥٣) جريدة الجمهورية ، العدد ٢٢٨٤ ، ١٩٧٥/٣/١٨ .
(٥٤) المصدر نفسه ، الاعداد ٢٢٩٢، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥ ، للايام ٢٨ و٣٠ و٣١ /١٩٧٥/٣ .
(٥٥) صحيفة الثورة ، العدد ٢٠٢٦، ١٩٧٥/٤/١ .
(٥٦) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥٢، ١٩٧٥/٤/٢٠ .
(٥٧) المصدر نفسه ، العدد ٢٠٥٣ ، ١٩٧٥/٤/٢١ .
(٥٨) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
(٥٩) جريدة الثورة ، العدد ٢٠٥٤ ، ١٩٧٥/٤/٢٢ .
(٦٠) المصدر نفسه ، الاعداد ٢٠٦٠ ، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، للايام ٢٩ و ٤/٣٠ و ١ و٢ /١٩٧٥/٥.
(٦١) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
(٦٢) جريدة الثورة ، العددين ٢٠٧٩، ٢٠٨٠ ليومي ٢٠و١٩٧٥/٥/٢١.
(٦٣) المصدر نفسه، العدد ٢٠٨٠ ، ١٩٧٥/٥/٢١.
(٦٤) المصدر نفسه ، العدد ٢١١٢ ، ١٩٧٥/٦/٢٣ .
(٦٥) دار الكتب والوثائق ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، الملف المرقم ٥٢٠٢٠٠/٢٨١، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢٠٤٨٥ في ١٨ حزيران/يونيو١٩٧٥ ، وثيقة رقم ٢١، ص ٢٣.
(66) Asian Recorder, Op.Cit.,1976, P. 13175 .
(٦٧) فلاح خلف محمد ، المصدر السابق ، ص ٨٥. وللمزيد من التفاصيل عن بنود معاهدة الجزائر ينظر : المصدر نفسه ، ص١٤١-١٦٥.
(٦٨) فاضل عبد الرحيم عبد الكريم الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦.
(٦٩) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٨ .
(٧٠) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .
(٧١) نقلا عن : علي ناغي علي خاني ، المصدر السابق ، ٥٤٩ .
(٧٢) تشارلز تريب ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣-٢٨٤.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.
(٧٤) تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص٣٤.
(75) Asian Recorder, Op.Cit.,1976, P. 13175 .

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، تم التاكيد هنا على الدور الذي قامت به الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني الذي اشتد في مطلع سبعينات القرن العشرين ، وقد بذلت مساع عربية واجنبية كثيرة من اجل انهاء ذلك النزاع ، لكنها فشلت جميعها .

ادى الرئيس الجزائري هواري بومدين دورا رئيسا وواضحا في انهاء النزاع العراقي الايراني من خلال الجهود التي بذلها في التوفيق بين وجهتي نظر مسؤولي البلدين في اثناء انعقاد قمة الاوبك في الجزائر في آذار/ مارس ١٩٧٥ ، ونجح في التقريب بينهما ، وتوصل الى اتفاقية الحدود التي انهت النزاع بينهما ،كما ادى وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة دورا دبلوماسيا ناجحا في تلك الاتفاقية وصياغة بنودها وبروتوكولاتها .

وقد قسمت الدراسة الى اربعة محاور رئيسة ، تناول المحور الاول جذور الخلاف العراقي الايراني قبل توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في انهاء النزاع العراقي الايراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ودرس المحور الثالث استمرار الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر واللجان المنبثقة عنها ، بينما تحدث المحور الرابع عن المواقف المترتبة على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

turned the Algerian diplomat in finishing the Iraqi dispute - the Iranian and consensual signature of Algeria is general 1975the Iranian and consensual signature of Algeria takes this study role of the Algerian diplomat in finishing of the Iraqi dispute general 1975, the confirmation was complete here on the role who performed in him the Algerian diplomat in the Iraqi dispute collapsed the Iranian who beginning seventy intensified in 20th century, and Arabic efforts exerted and many foreigner in order to finishing that dispute, but she failed all her.

President performed Algerian volunteer bwmdyn role of president and clear in finishing the Iraqi dispute the Iranian through the efforts which in her lowness in reconciling between two responsible countries viewpoints in during coagulation top of the OPEC in Algeria in March 1975, and the approximation succeeded in between them, and the achieve men agreement is complete the border which the dispute ended between them, as Foreign Minister performed Algerian Abdul Aziz two Bouteflika

diplomatic successful roles in that agreement and her formation of items and her protocols.

The study to four dialogists divided main, taking modified first roots of the Iraqi dispute the Iranian before consensual signature Algeria is general 1975, mother modified second losing empowered the light on role the Algerian diplomat in finishing the Iraqi dispute the Iranian and consensual signature of Algeria is general 1975, and lesson modified third continuation of the diplomatic efforts the Algerian for continuation execution of consensual items Algeria and the emerging committees her, while speaking modified fourth about the resulting positions on